Al-Mukhtar Journal of Economic Science 09 (2): 273-303, 2022
Doi:https://doi.org/10.54172/199vhw61

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية
AL-MUKHTAR JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCE
OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA
E-ISSN: 2415-4059
Website: http:// mjes.omu.edu.ly

إمكانية استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارة المخاطر المصرفية

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا"

أ. وليد إبراهيم البرغثي[1*]
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية
waleedalbragthy@gmail.com

أ. محمـــــد بشير الجربي[2]
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية
Mohamed.elgerbi86@gmail.com

أ. أنس اللافي الرفادي[3]
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية
anasellfialrefadi@gmail.com

The possibility of using hedging tools and policies in banking risk management.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح طبيعة ومقومات أدوات وسياسات التّحوط وإمكانية لاستخدامها وذلك لتحسين كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، و تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، في حين اشتملت عينة الدراسة المستويات الادارية من إدارات وأقسام كلا من (المخاطر، المحاسبة، المراجعة الداخلية) في المصارف محل الدراسة، واستخدمت استمارة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات الخاصة باختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إمكانية استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية، وأوصت الدراسة على ضرورة اخذ مستجدات معايير التقارير المالية الدولية فيما يتعلق بأدوات التحوط بجدية اكبر خصوصاً فيما يتعلق بضرورة إظهار القوائم والتقارير المالية.

الكلمات الدالة:
التحـــوط، إدارة المخـــاطر المصـــرفية، المصـــارف التجارية.

تاريخ المقالة:
استلمت: اكتوبر 2022
قبلـــت للنشـــر بتـــاريخ: ديسمبر 2022
نشـــرت بتـــاريخ: ديســـمبر 2022

Abstract:

This study aimed to clarify the nature and components of hedging tools and policies and the possibility of using them in order to improve the efficiency and effectiveness of banking risk management and to achieve the objectives of the study, the deductive and inductive approach was followed, and the study community consisted of banks. The study sample included the administrative levels of the departments and sections of (risk, accounting, and internal audit) in the banks under study, and the questionnaire was used as a means of collecting data for testing the study hypotheses. The study reached several results, the most important of which is the possibility of using hedging tools and policies in managing banking risks in Libyan commercial banks.

Key words:
hedging, banking risk management, Libyan commercial banks.

Article history:
Received: Oct 2022
Accepted for publication: Dec 2022
Published: Dec 2022

Cite this article APA:

Albragthe, W. A. Elgerbi, M. B, & Alrefadi, A. E. (2022). The possibility of using hedging tools and policies in banking risk management. Al-Mukhtar Journal of Economic Science. 9(18). 147-164.

اقتبس هذه المقالة APA:

البرغثي، وليد إبراهيم، الجربي، محمد بشير والرفادي، أنس اللافي. (2022). إمكانية استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارة المخاطر المصرفية . مجلة المختار للعلوم الاقتصادية. 9(18) 65-87.

* المؤلف المراسل.

1. مُقدمة:

تشكل إدارة المخاطر المصرفية التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات المصرفية التي تحاول جاهدة تطبيق السياسات والممارسات الحديثة لإدارة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، وتتعرض هذه المؤسسات للعديد من المخاطر مثل: المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الإعمال والمخاطر المالية. وتنتج المخاطر الاستراتيجية عن التحولات في البيئة الاقتصادية والسياسية ويصعب تجنبها **(محمود، 2003)**. وترتبط مخاطر الأعمال والتي يطلق عليها أحيانا مخاطر التشغيل **Operation Risk** بظروف الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، مثل المستوى التكنولوجي، والابتكار، والتطوير، وظروف المنافسة. أما المخاطر المالية والتي تتعلق بمخاطر أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع في الأسواق المالية فهي التي تستلزم العمل على إداراتها والتحكم فيها. ومن ثم يجب على المؤسسات اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وعليه يمكن القول أن تعرض المؤسسات للمخاطر ليس هدف في حد ذاته، ولكن للعمل على احتوائها **(التّحوط لها)** لتعظيم العائد على الاستثمار الذي يعتبر مقياس للربح. وقد فرضت التغيرات الحالية منافسة بين المؤسسات المالية والشركات العاملة والمصارف مما أدى إلى التوجه نحو الابتكارات المالية لمقابلة متطلبات العملاء في محاولة للحفاظ على حصتها السوقية وتوسيع رقعتها، والبحث عن أساليب جديدة تساهم في زيادة كفاءتها وتحسين إنتاجها ومواجهة المخاطر المختلفة التي تواجهها **(عطية، 2007: 415)**.

ومن الوسائل التي يمكن أن تستعين بها المصارف التجارية الليبية لإدارة مخاطرها هي محاسبة وأدوات التّحوط، وذلك من خلال استخدام أدواتها العديدة والمتنوعة بحيث تتمكن هذه المؤسسات من إدارة مخاطرها بأفضل صورة، إذ أن مؤسسات الإعمال تحاول تحقيق أقصى عائد ممكن من جهة، وتخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة تحاول أن تجمل قوائمها المالية بإخفاء الالتزامات المالية، ومتجنبة عدم المخالفة أو التعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ومن هنا فإنها سوف تسعى إلى أن يكون موقفها قانونيا، فيما يقابل الالتزامات المترتبة عليها اتجاه الدائنين أو الحكومة أو المستثمرين وغيرهما. وبالتالي فان محاسبة وأداة التّحوط تمكن المؤسسات المصرفية من إتباع مسارات ذات مخاطر معلومة والابتعاد عن مسارات بديلة غير معلومة النتائج **(المهدوي، 2015: 19)**.

وقد ترتب على ما سبق أن زاد الاهتمام بمحاسبة التّحوط حيث ينظر إلى التحوط ليس فقط لنقل الخسائر المحتملة وإنما للحماية من انخفاض الربح في المؤسسات المصرفية الليبية، بالإضافة إلى حماية تقديم الخدمات المصرفية إلى الجمهور مثل توفير الائتمان والسيولة للدولة في الظروف الاقتصادية الصعبة الآن ومن هذا المنطلق تتناول الدراسة الحالية موضوع "إمكانية استخدام أدوات وسياسات التّحوط على إدارة المخاطر المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية".

2. مشكلة الدراسة:

تتعرض المؤسسات المصرفية لأنواع مختلفة من المخاطر المصرفية بعضها ينشأ من عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة المصرف ذاته، والبعض الأخر نتيجة عوامل خارجية ترتبط بتغير الظروف البيئية والاقتصادية التي يعمل في ظلها المصرف **(هندي، 2001)**، ومن هذه المخاطر:**(مخاطر القيمة العادلة، مخاطر التدفق النقدي، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الائتمان،**

مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التشغيل، الخ). وبالتالي فإن تعدد أنواع المخاطر ومستوياتها ومن ثم جوانبها ومكوناتها يرجع إلى التفاوت في الأهمية النسبية المعطاة لكل نوع **(ابوبكر، 2018: 3)**.

ومن الجدير بالذكر إن ما تركز عليه المصارف التجارية في الآونة الأخيرة باعتباره المدخل الرئيسي للحد من المخاطر هو الجانب الوقائي. ويتوافر لدى المصارف الليبية العديد من الضوابط لموجهة المخاطر، كما تتولى جهات رقابية وغير رقابية إصدار القواعد والتعليمات التي يتعين على المصارف الالتزام بها من اجل تقليل أو الحد من هذه المخاطر. وانعكاسها لما سبق فقد تمثل رد فعل المجتمع المالي من استحداث منتجات وأدوات مالية جديدة خاصة بالمشتقات المالية التي تهدف للتعامل مع تلك المخاطر عن طريق التّحوط، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد المحاسبة التقليدية وغالباً ما تفشل قواعد المحاسبة التقليدية في تقديم المعنى الاقتصادي لمحاسبة التّحوط، مما أدى إلى حدوث عدم تطابق المحُاسبي في الميزانية العمومية وقائمة الدخل في هذه المصارف **(العربي، 2001)**.

ومع زيادة حدة المنافسة وارتفاع درجة المخاطر لا يمكن للمؤسسات المالية القائمة في ليبيا حالياً الاستمرار إلا مع توافر إدارة المخاطر ذات هيكل متكامل على مجموعة فعالة من السياسات للتّحوط من هذه المخاطر، ومن هنا أصبحت عليه التحوط من المخاطر عن طريق أدوات وسياسات التحوط كأداة لإدارة المخاطر وهي السبيل لمواجهة المنافسة الشديدة والمخاطر المرتفعة وبصفة خاصة في ليبيا، "والتوجه نحو تطوير الأداء المصرفي واستحداث منتجات مصرفية جديدة تماثل المنتجات المصرفية المصرية" **(العربي، 2001: 79)**.

وبالتالي كان لابد من تطبيق مفهوم جديد ألا وهو مفهوم المحاسبة عن أدوات وسياسات وأنشطة التحوط والذي يسمح بمعالجة محاسبية استثنائية معينة لأنشطة إدارة المخاطر، حيث يسمح للمصارف وفقاً لشروط معينة بقياس وعرض نتائج سياسة التّحوط بطريقة ما، والتي تكشف عن المعنى الاقتصادي للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر وتسمح بعرضها الشفاف والإفصاح عنها في البيانات المالية. حيث يتم تطبيق أدوات عن أنشطة التحوط والإفصاح عنها وفقاً لمعايير رئيسية لإعداد التقارير المالية: المعايير الدولية للتقارير المالية **International Financial Reporting Standard(IFRS)** والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) **Generally Accepted Accounting Principles**.

ومع تطور معايير المحاسبة وظهور المعيار الدولي **(IFRS 9) (الأدوات المالية)** ليحل محل المعيار المُحاسبي الدولي رقم **(32)**، على أن يكون واجب التطبيق أو الاستخدام اعتبارا من **(1)** يناير **(2018م)** كيف ما استخدمت وطبقت في بعض الدول العربية مثل المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، ومع السماح بالتطبيق المبكر له وما له من دور في تطبيق المحاسبة عن أدوات وسياسات التّحوط لتحسين كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية من **(تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفق النقدي، تحوط صافي الاستثمار الأجنبي)**، حيث تعتمد المحاسبة عن أدوات وسياسات التّحوط لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية على الربط بين أدوات التّحوط وبين العناصر التي يتم التّحوط لها، وان تتم المحاسبة عن إرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التّحوط في نفس الفترة والطريقة التي يتم بها المحاسبة التقليدية، الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العنصر المتحوط له.

وعلى هذا تدور الدراسة حول سؤال رئيسي وهو:

هل يمكن استخدام أدوات وسياسات التّحوط في إدارات المخاطر بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية؟

وبناءً على ما سبق –تتبلور مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل يمكن استخدام الإجراءات المتبعة لسياسات التحوط في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية؟

2. هل يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية؟
3. هل يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية؟
4. هل يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية؟
5. هل تحقق المخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط من خسائر بالمصارف التجارية الليبية؟

3. فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة ومشكلة الدراسة، تم تحديد مجموعة من الفروض ليتم اختبارها وهي كما يلي:

الفرض الرئيسي:" لا يمكن استخدام أدوات وسياسات التّحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".

ولتحقيق هذا الفرض الرئيسي يتم اختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: " لا يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".

الفرض الثاني: " لا يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية ".

الفرض الثالث:" لا يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية ".

الفرض الرابع: " لا يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية ".

الفرض الخامس: " لا تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط من خسائرٍ في المصارف التجارية الليبية".

4. الدراسات السابقة:

دراسة (عطية، 1995): تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الليبية التي تناولت أنشطة وأدوات التّحوط، والتي هدفت إلى معرفة مدى استجابة الأدب المحاسبي لمتغيرات الواقع الاقتصادي الناشئة عن ظهور أدوات التّحوط وتأثيراتها المختلفة، وذلك في ظل اتساع هذه الأنشطة، وضخامة قيمة المعاملات التي تنطوي عليها، مما يجعل من الضروري وضع إطار محاسبي خاص يكفل إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية الناتجة عن الدخول في عمليات التّحوط. وتوصلت الدراسة إلى نظراً لكون تعاريف التّحوط تندرج جميعها تحت ما يسمى "**بالمفهوم الواسع للتّحوط**"، لذا فإنه لأغراض المعالجة المُحاسبية يتعين وضع بعض الحدود لذلك المفهوم بحيث يمكن الفصل والتفرقة بين عمليات التّحوط من ناحية، وعمليات إدارة المخاطر المالية، والمضاربة من ناحية أخرى.

– **دراسة (العربي، 2001):** هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الانعكاسات المُحاسبية لسياسات واستراتيجيات التّحوط، بالتطبيق على قطاع المؤسسات المالية في جمهورية مصر العربية. واكتسب هذه البحث أهميته في توضيح بعض المفاهيم للمؤسسات المالية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة ومنها مفهوم المشتقات المالية والمخاطر التي تتضمنها، وكذلك المعالجة المُحاسبية الخاصة بها بدءً من كيفية الاعتراف بها في القوائم المالية إلى ماهية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. وتوصلت الدراسة إلى تأثير مخاطر التغيرات في كلاً من أسعار الصرف ومعدلات الفائدة بدرجة كبيرة من الأداء الاقتصادي للمصارف بكافة أنواعها، ومن ثم يتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر بإجماع المصارف.

– **دراسة(Will, 2002):** هدفت الدراسة إلى استجابة المحللين الماليين للمعلومات التي يقدمها المعيار **(133)** والمنافع المتوقعة لتطبيقه. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المعيار **(133)** يؤدي إلى التقلبات في الأرباح وحقوق الملكية، إلا أنه في نفس الوقت له فوائد كثيرة للمستثمرين والمحللين الخارجيين الذين يعتمدون على جودة معلومات القوائم المالية، حيث يجب أن تفصح الشركات عن معلومات أكثر عن المشتقات المالية توضح الهدف من استخدام كل منها ووصف المخاطر التي تواجهها المؤسسة، والإفصاح عن جودة وفعالية التّحوط. وأيضا أن المعيار **(133)** مازال يحتاج لبعض التعديلات، حيث يركز المحللون

على القيمة الاقتصادية للشركة، وبصورة أقل على المكاسب أو الخسائر غير المحققة، بينما معظم التقلبات في الأرباح وحقوق الملكية وفقا للمعيار لا تعكس الموقف الاقتصادي.

– **دراسة (Coughlan et al, 2004)**: هدفت الدراسة إلى تناول أداة تحليل فعالية التّحوط والتي تم تصميمها لمساعدة الشركات على التغلب على مشاكل اختبار فعالية التّحوط وفقا لمتطلبات المعيار الدولي **(39)**، والمعيار الأمريكي **(133)**، وتتضمن أداة تحليل فعالية الحماية إطار يتضمن أساليب بديلة لفهم وتنفيذ اختبار فعالية التّحوط. وتعتبر الدراسة أن هذه الأداة تمثل أداه فريدة لأنها تمكن الشركات من تقييم فعالية التّحوط من وجهة النظر الاقتصادية والمحاسبية، وأيضا تمكن الشركات من تقدير التأثير المتوقع على الأرباح إذ لم يتم تطبيق محاسبة التّحوط. وتوصلت الدراسة إلى أنه في الواقع العملي قد تؤدي الأساليب البسيطة لقياس الفعالية نتائج مدهشة وأحيانا إلى نتائج بديهية، إلا أن أداة تحليل فعالية التّحوط تساعد على تطوير مدخل ثابت لتقيم فعالية التّحوط.

– **دراسة (Howard & D' Antonio, 2005)**: هدفت الدراسة إلى تقديم طريقة حديثة لتحديد نسبة التّحوط التي من شأنها أن تعكس التّحوط بصورة حقيقية، وقدمت الدراسة مدخل التكلفة – الفعالية **Cost – effective approach** والذي يمكن من خلاله للشركة تحديد الجزء الأمثل للتحوط. ولا تتضمن نسبة التّحوط فقط الخطر ولكن أيضا تكلفة التّحوط، حيث أن تكلفة التّحوط هامة بالنسبة للعديد من العقود، ولذلك ينبغي أن يتضمنها قرار التّحوط. ولقد توصلت إلى أن المؤسسة التي لديها مشتقات ذات علاوة خطر ايجابية وتركز على مقاييس تدنيه الخطر عادة ما سوف تغالي في التّحوط **over–hedged**، في حين إن استخدام نموذج التكلفة–الفعالية يؤدي إلى التخلص من خطر زائد بتكلفة أقل، ولقد أوضحت الدراسة أن قبول زيادة في الخطر يؤدي إلى نتائج أفضل بالنسبة للشركة، بمعنى أن زيادة صغيرة في الخطر يترتب عليها تخفيض كبير في التكلفة. وأوضحت الدراسة انه في حالة علاوة الخطر المرتفعة من الأفضل استخدام النموذج، لان ذلك من شأنه اتخاذ قرارات تحوط أفضل من تلك المترتبة على مدخل تدنيه الخطر.

– **دراسة (Wilson & Marshall, 2007)**: هدفت الدراسة إلى تناول اختيار القيمة العادلة، وكيفية أنه لا يستبعد صعوبات تطبيق المُحاسبة عن المشتقات ولكنه سوف يبسط إجراءات المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة.

وخلصت الدراسة في أن اختيار القيمة العادلة سوف يبسط المحاسبة عن هذا النوع من علاقات التّحوط حيث لن يكون هناك ضرورة لتوثيق علاقات التّحوط وأهداف واستراتيجية المؤسسة في إدارة الخطر، ولن تكون هناك ضرورة لتقيم فعالية التّحوط. وعلى الرغم من أن قواعد المحاسبة المعقدة سوف تستمر لكل أنواع التّحوط ما عدا تحوط القيمة العادلة للأدوات المالية، فإن هذا يعتبر خطوة على الطريق نحو تبسيط المحاسبة عن المشتقات.

– **دراسة (العارضي، 2010)**: يهدف هذه البحث إلى دراسة العقود الآجلة ومتغيراتها المختلفة مع كيفية استعمالها لأغراض التّحوط، وذلك من خلال توفير إطار نظري لدراسة هذه العقود وتحديد كيفية قياسها وتقويمها والعمل على تحليلها بهدف التوصل إلى إطار من الفهم الواضح لها، وبالتالي توفير هيكل عملي يمكن من خلاله اعتماد هذه الأدوات في البيئة المصرفية العراقية أو غيرها من بيئات الإعمال ضمن الاقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تستعمل العقود الآجلة لتخفيض خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف الأجنبي في الأسواق. كما إن عقد الفائدة الآجل هو من الأدوات التّحوط الرئيسية ضد مخاطر أسعار الفائدة. وهناك بنود رئيسية لعقد الفائدة الآجل هي: القيمة، سعر فائدة العقد، تاريخ تسوية العقد ومدة العقد. بالإضافة الى إمكانية اعتماد العقود الآجلة كأساس للتحوط في بيئة المصارف العراقية".

– **دراسة (الدوغجي والعكيلي، 2013):** هدفت هذه الدراسة إلى إعداد إطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتّحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المُحاسبة الدولية، وتطبيقه على مصرف بغداد، بحيث يكون قادراً على الإبلاغ عن الوضع المالي الحقيقي للمصرف، وتوفير المعلومات الملائمة لتقييم فاعليته في التّحوط من المخاطر السوقية التي تتعرض لها، مما يشجع على الاستثمار فيه بشكل عام والاستثمار الخارجي بشكل خاص، وزيادة قيمته السوقية. وقد توصلت الدراسة إلى توسع **(IFRS9)** في استعمال القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية، وقد تم تعزيزه بعد صدور **(IFRS13)** لكونه سهل قياس القيمة العادلة. بالإضافة الى الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية يوفر المعلومات أكثر نفعاً لاتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة للمصرف. وإن القيمة العادلة هي الأساس المُناسب لقياس المشتقات المالية.

– **دراسة (بطرس، 2015):** هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي للبحث وهو قياس التأثيرات المختلفة لتطبيق عن استراتيجيات التّحوط باستخدام أدوات الهندسة المالية – المشتقات المالية – على جودة القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف نوعية الخطر المُتحوط منه على كل من جودة الأرباح وجودة التدفقات النقدية. كما يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف نوعية الأداة المستخدمة في التّحوط من خلال جودة الأرباح وجودة التدفقات النقدية على جودة القوائم المالية بما يؤثر على المعالجة المُحاسبية الخاصة باستراتيجيات التّحوط. بالإضافة الى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف نوعية علاقة التّحوط من خلال جودة الأرباح وجودة التدفقات النقدية على جودة القوائم المالية مما ينعكس على القياس والإفصاح المرتبط بالمحاسبة عن استراتيجيات التّحوط.

– **دراسة (رضوان، 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مُحاسبة التّحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال خصائص جودة الأرباح المُحاسبية، وذلك بالتطبيق على المصارف المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تخفض مُحاسبة التّحوط من عدم تماثل المعلومات، حيث يمكن المديرين من تخفيض التقلبات الناتجة عن عوامل اقتصادية تكون خارج سيطرة الإدارة كالتغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ومن تم تقديم أفضل للمساهمين عن أرباح المؤسسة أو المصرف. كما تمتنع جميع المصارف عن استخدام محاسبة التّحوط في إدارة المخاطر بسبب التكلفة الزائدة والجهد المبذول للامتثال لشروط التّحوط، وبالتالي قد تختلف استراتيجية إدارة المخاطر تلك التي تم توثيقها للأغراض المحاسبية.

– **دراسة (عبدالله وعبدالحق، 2017):** هدفت الدراسة إلى كيفية مساهمة مُحاسبة التّحوط في زيادة قدرة المؤسسة المالية على التصدي للمخاطر التي تواجهها. وجاءت نتائج الدراسة إلى إن المؤسسة المالية الناجحة هي تلك المؤسسة التي تتوقع المخاطر وتستعد لمواجهتها. كما إن الالتزام بتطبيق مُحاسبة التّحوط يمكن من التقليل أو القضاء على المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة. بالإضافة الى توفير نظام ملائم لإدارة المخاطر في المؤسسات من المواءمة بين مداخلها والمخاطر التي تواجهها.

دراسة (حامد، البرغثي، 2018): كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو وضع إطار مُقترح دراسي يمكن منه قياس وإدارة المخاطر الإعمال في المصارف التجارية، وذلك في ظل ظروف البيئة الليبية ومُساعدة المصرف على الاستفادة من تطبيق الطريقة المُناسبة والمتقدمة لقياس وإدارة مخاطر الإعمال للالتزام بالضوابط الرقابية في ظل ما تطلبه لجنة بازل (2) من تحقيق الحد الأدنى لرأس المال المصرفي، ومراجعة السلطات الرقابية، وانضباط السوق. وقد توصلت الدراسة الى انه يوجد اختلاف في مكونات مخاطر الإعمال في مصارف القطاع العام عن مكونات مخاطر الإعمال في مصارف القطاع الخاص. كما لوحظ إن الإفصاح في القوائم المالية بالنسبة للمخاطر يقتصر على مجرد إيضاحات عن المخاطر التي تتعرض لها وكيفية إدارتها، وهذا فضلاً عن إن جانباً من الإيضاحات يرد على أنواع مختلفة من المخاطر لم تعكسها القوائم المالية، أهمها مخاطر الإعمال التي تقدمها المصارف لعملائها.

– **دراسة (ابوبكر، 2018):** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة عن أنشطة التحوط (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار الأجنبي) على كفاءة إدارة المخاطر بالمصارف التجارية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها قيام المصارف التجارية المصرية باستخدام المحاسبة عن أنشطة التحوط كجانب وقائي لتجنب حدوث المخاطر المحتملة، وتستخدم المحاسبة عن أنشطة التحوط في تسيير وإدارة الكثير من المخاطر المصرفية. كما انه من خلال المعايير (**IAS/IFRS**) يتم تحديد المعالجة المحاسبية لكل نوع من أنواع أنشطة التحوط (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار الأجنبي)، ودراسة القياس والإفصاح للتحوط.

– **دراسة (ندا، 2018):** هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية الى "تحليل أثر أنشطة التحوط بالمشتقات المالية على القيمة السوقية للمصارف التجارية المُدرجة بالبورصة المصرية"، وذلك خلال الفترة من (**2013 و2014**) والتي تسبق صدور معايير التقارير المالية الدولية (**IFRS**)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها بيان دور استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المصرفية حيث جاءت اغلب نتائج الدراسة إلى إن استخدام أنشطة التحوط بالمشتقات المالية يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية. كما إن استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المصرفية يعد أداة فعالة كما إن تلك المشتقات لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب صافي استثمار مبدئي ضئيل. بالإضافة الى إن استخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة المخاطر يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة مما يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للسهم.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدارسات السابقة على عملية الإفصاح عن الأدوات المالية من ناحية الاعتراف والقياس لها، وكما ركزت على الإفصاح عن المشتقات المالية بالقيمة العادلة لها وقياس هذه المشتقات وأثارها على القوائم المالية، في حين ركزت هذه الدراسة على امكانية استخدام أدوات وسياسات التّحوط ضد المخاطر المصرفية مثل: (مخاطر السيولة الائتمان، سعر الفائدة، سعر الصرف، التدفق النقدي، مخاطر الاستثمار في كيان أجنبي، ومخاطر المالية أخرى).

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على امكانية استخدام ادوات وسياسات التحوط في ادارة المخاطر المصرفية، وذلك بتطبيقها على المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

6. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميته من أهمية حداثة الموضوع، لذا حاولت هذه الدراسة التعرف على كيفية استخدام أدوات وسياسات التّحوط في المصارف التجارية الليبية. باعتباره أحد الموضوعات الجديدة والتي مازالت مسار جدل ونقاش في الفكر المالي والتمويلي ومحاولة المساهمة في حل القضايا المُحاسبية لأنشطة التّحوط كإحدى آليات تدني المخاطر المحتملة. ومما يعود بالمزيد من المزايا على المصارف من وراء ممارستها لسياسات التّحوط والتي تتمثل في إدارة المخاطر الناجمة عن تقلبات معدلات الفائدة أو تقلبات أسعار الصرف أو التغيرات التي تحدث في القوائم المالية للمصارف التجارية. وبالتالي إظهار الدور الحيوي الذي سوف تلعبه إدارة المخاطر المصرفية وذلك في ظل تبني مُحاسبة التّحوط لما يمكن أن تلعبه في رفع كفاءة وفعالية أداء المصارف الليبية.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وهو ما يطلق عليه بالمنهج الإيجابي، حيث يعتبر المنهج الاستنباطي هو منهج الهبوط من العموميات إلى الجزئيات، حيث يتم اشتقاق النتائج الجزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائياً، ويقوم هذه المنهج باستنباط حل لمشكلة الدراسة، وذلك من خلال تفسير وتحليل نتائج الإطار النظري للمشكلة، أما المنهج الاستقرائي هو منهج الصعود من الجزئيات إلى العموميات بهدف تكوين الإطار النظري للدراسة ثم وضع الفروض العلمية والتي تكون حلول المبدئية للدراسة، وتصميم قائمة "**الاستبانة** " كأداة مُساعدة للدراسة التطبيقية، وتحديد العينة المُناسبة نسبياً من مجتمع الدراسة، وطرق الجمع، ووسائل الحصول على تلك البيانات المطلوبة وبالتالي للوصول إلى نتائج الدراسة .اختبار فروض الدراسة استقرائياً وتحليل البيانات وتفسير النتائج للوصول إلى حقائق لكي يتم تعميمها.

8. حدود الدراسة:

وتركزت الدراسة على ما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية العاملة داخل بلدية بنغازي وتضمنت **(4)** مصارف عامة وهي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، و **(6)** مصارف خاصة وهي: مصرف الإجماع العربي، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتوسط، مصرف الواحة، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف المتحد.

الحدود البشرية: تضمنت جميع المستويات الادارية من إدارات وأقسام كلا من (المخاطر، المحاسبة، المراجعة الداخلية) التي من الممكن ان تقوم بتنفيذ سياسات واستخدام الأدوات المالية للتحوط.

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة موضوع استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارة المخاطر المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية.

9. الإطار النظري للدراسة:

1.9. مفهوم التّحوط:

التّحوط لغة (**Hedging**) تستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها وإدارتها، والتّحوط هو " تقليص الخسارة من خلال التنازل عن إمكانية الربح. التّحوط بهذا المعنى هو تجنب المخاطر قدر الإمكان" (**السويلم، 2007: 15**)، ويرى (**تسعديت، 2012: 9**) " أن التّحوط هو عملية حماية المؤسسة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار"، وتستعمل المشتقات المالية في الغالب لأغراض التّحوط وذلك لمواجهة التغيرات المالية الطبيعية التي تتعرض لها تلك المؤسسة (**Howard, 2005**).

أو يقصد بها تخصيص واحدة أو أكثر من الأدوات المشتقة (**أدوات التحوط**) لتحقيق المقابلة بين مكاسب أو خسائر أداة التحوط ومكاسب وخسائر بنود التحوط (**المهدوي، 2015: 22**).

ويرى (**بن علي، 2008: 10**) " أن التّحوط هو الأداء الكفيلة بإظهار أثر ذلك التّحوط الفّعال الذي قامت به المؤسسة على النتيجة الظاهرة في القوائم المالية". أما (**Guay & Kothari, 2003**) فقد عرّف التّحوط بأنه ضد المخاطر المصرفية وهو أحد أساليب إدارة المخاطر المصرفية، وبأنه فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال أخذ مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات المالية، واعتبر التّحوط وسيلة لتقليل المخاطر المالية عن طريق إبرام عقد لإحدى الأدوات المالية للتعويض الكلي أو التعويض الجزئي عن مخاطر تقترن بمركز آخر.

ويرى البعض أن التّحوط في المعاملات المالية يعني به: "محاولة حماية المال في عملية استثمارية عن الخطر الذي يتعرض له نتيجة للتذبذب الذي يمكن ان يحصل في سعره حماية تتمثل في تقليل حجم ذلك الخطر أو القضاء عليه عبر إجراءات قد تكون هي عقدية وقد تكون غير عقدية" (**وناسة وبلقاسم، 2019: 478**).

وعرفها اتحاد المصارف العربية بأنه: فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات. وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: وسيلة تقليل مخاطر مالية لطلب مركز في إحدى الأدوات يعوض عنها جزئياً – أو كلياً – مخاطرة تقترن بمركز آخر (**منازع، 2016**).

2.9. مكونات وأنواع التّحوط:

تتكون عملية التّحوط من عنصرين أساسيين يطلق عليهما مكوني أو مفاهيم أساسية أو أنواع عن التّحوط هما (**تسعديت، 2012**):

- أداة التّحوط **A hedging Tool**: وهي الأدوات المستخدمة في عملية التّحوط ويطلق عليها "الأدوات المالية". طبقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (**105**) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فإن الإدارة المالية عبارة عن: نقدية أو أي دليل على وجود حقوق ملكية في إحدى المؤسسات أو تعاقد يجمع بين الفئتين التاليتين:

1. يفرض على إحدى المؤسسات التزاماً أما: (أ) بتسليم نقدية أو أي أداة مالية أخرى لمؤسسة ثانية أو (**ب**) مبادلة أدوات مالية مع المؤسسة الثانية وفقاً لشروط ضمنية غير مستحبة أو غير مواتية.
2. يعطي المؤسسة الثانية الحق إما (أ) في استلام نقدية أو أداة مالية من المؤسسة الثانية أو (**ب**) مبادلة أدوات مالية أخرى مع المؤسسة الأولى وفقاً لشروط ضمنية مستحبة.

– البند المتحوط له **A Hedged Item** : هو أصل مالي أو التزام مالي أو تعهد ثابت أو عملية متوقعة بشكل كبير أو صافي استثمار في عمليات أجنبية يمكن أن:

1. تعرض المؤسسة لمخاطر التغير في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية.
2. قد يتم تحديده كبند محوط عليه ومن أمثلته: (**عامر، 2008: 187**).

- الأصول المملوكة بما فيها الأوراق المالية والبضاعة.
- الالتزامات القائمة مثل القروض بمعاملات أجنبية.
- التعاقدات التجارية لشراء أو بيع بنود معينة كالبضاعة أو الأوراق المالية.
- العمليات المتوقعة مستقبلاً مثل عمليات الشراء والبيع المستقبلية.

وفي ضوء هذه المكونات والمفاهيم فإن الأدوات المالية الأساسية تشمل على الأدوات والالتزامات التقليدية مثل النقدية، حسابات المدينين، أوراق القبض، حسابات الدائنين، أوراق الدفع، الاستثمارات في الأوراق المالية وقروض وسندات، وتظهر هذه الأدوات داخل قائمة المركز المالي، وتمثل أصول مالية لحائزها وخصوم أو حقوق ملكية لمصدرها (**مبارك، 2017، أ**).

ويندرج تحت تعريف الأدوات المالية العديد من الأدوات الأخرى المتطورة والمعقدة التي تستخدم للحماية من مخاطر تقلبات الأسعار والعملات، ومعدلات الفائدة والأسعار بصفة عامة ويطلق على هذه الأدوات "**المشتقات**" **Derivative** وتعرف بأنها نقود ثانوية تقوم على أساس العقود الأساسية تتعلق بسعر عملة أو سلعة أو رقة مالية أو سعر فائدة عملة في وقت ما في المستقبل (**عامر، 2008**)، وسميت بالمشتقات لأن قيمتها تشتق من قيمة أصل أخر يطلق عليه الأصل الأساسي **The Primitive or**

The Underling Assets كالأسهم أو السندات أو السلع وقد عرف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنها "عقود تتوقف قيمتها على قيم الأصول المالية موضوع التعاقد ولا تستلزم استثمارات في تلك الأصول، بل تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد موضوع التعاقد، ولا يتطلب الأمر انتقال ملكية تلك الأصول المالية، ويعني ذلك أن هذه العقود تستخدم في إدارة المخاطر لكونها تمثل أداة للتحوط ضد المخاطر" **(عامر، 2008: 187)**.

وهناك عدة أنواع من الأدوات المالية المشتقة لعل أهمها وأكثرها انتشار العقود الآجلة **Forward Contracts**، عقود المستقبليات **Futures**، عقود الخيارات **Options**، وعقود المقايضة **Swaps** وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة **(تسعديت، 2012: 3)**.

3.9. دوافع ومحددات استخدام الادوات المالية كأدوات للتحوط:

يرى البعض أن هناك العديد من الدوافع الإدارية التي تحفز إدارة المؤسسة المالية على اتخاذ قرار التّحوط بالمشتقات، والتي تمثلت في ملكية الإدارة (حصص المديرين)، وتجنب الإدارة للمخاطر، وعدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة، لأن التّحوط يحقق مصالح المديرين أيضاً لأن النسبة الأكبر من محافظ المديرين لشخصية مستمدة في المؤسسة وتعتمد على الآراء وبالتالي يزداد دوافع التّحوط من أجل تقليل مخاطر المحافظ. وبالتالي يمكن القول إن النسبة الأكبر من الملكية من جانب الإدارة يكون لديها التّحوط والدافع الأكبر نحو التّحوط باستخدام الأدوات المالية المشتقة. وهناك دافع آخر لقيام الإدارة بالتّحوط، والذي يتمثل في عدم تماثل المعلومات بشأن كفاءة وفعالية الإدارة، إذ تسعى الإدارة من خلال عملية التّحوط إلى إثبات كفاءتها في سوق العمل لأن قدرة وقيمة الإدارة ستتحدد بناءً على أداء المؤسسة فإن الإدارة تسعى من خلال القيام بعملية التّحوط إلى إثبات كفاءتها وبالتالي رفع قيمتها في سوق العمل **(مبارك، 2017، ب)**.

وتتعدد الدوافع المتعلقة باستخدام الادوات المالية للتحوط ضد المخاطر ويمكن تلخيصها فيما يلي **(ندا، 2018)**:

1. **تخفيض مستوى المخاطر:**

يعتبر مستوى المخاطر أحد دوافع المصارف لاستخدام مشتقات للتحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها وخاصة مخاطر معدل الفائدة، حيث انه كلما كان مستوى المخاطر مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى استخدام المشتقات بشكل أكبر.

2. **تخفيض تكاليف إدارة المخاطر:**

إن تكاليف إدارة المخاطر تعد أحد واهم دوافع استخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط ضد المخاطر من قبل المصارف. فإذا كانت تكاليف الحصول على المشتقات المالية وإداراتها منخفضة كان ذلك حافز للمصارف لاستخدامها. إما إذا ارتفعت تلك التكاليف فان يعد قيداً على إدارة المخاطر باستخدام المشتقات المالية وخاصة المصارف الصغيرة **(الخاصة)**، وتشمل تكاليف إدارة المخاطر باستخدام المشتقات:

- تكاليف تعيين موظفين ذوي الكفاءات في استخدام المشتقات وتدريبهم.
- تكاليف تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للمشاركة في سوق المشتقات.
- تكاليف أخرى يلتزم بها المصرف إمام الغير نتيجة إبرام عقود المشتقات.

3. **كفاية رأس المال:**

تعد المتطلبات التنظيمية لرأس المال أحد الدوافع الهامة لاستخدام المشتقات من قبل المصارف. إذ تتطلب معايير رأس المال على أساس مخاطر دعم أنشطة المشتقات من قبل المصارف برأس مال إضافي. كما إن المصارف ذات المستوى الكبير من

رؤوس الأموال تستخدم مبادلات معدل الفائدة أكثر من المصارف ذات المستوى المنخفض من رؤوس الأموال، ويشير ذلك إلى إن القيود التنظيمية تلعب دوراً هاماً في أنشطة المبادلات.

4. حجم المصرف:

يعد حجم المصرف عاملاً هاماً من عوامل التحوط نظراً لارتباطه بمدى قدرة تحمل المصارف لتكاليف إدارة المخاطر باستخدام المشتقات. وغالباً ما تقوم المصارف التجارية العامة **(الكبيرة)** باستخدام المشتقات لأغراض التحوط والمضاربة أكثر من المصارف التجارية الخاصة **(الصغيرة)** نظراً لتعرضها لمخاطر مصرفية أكثر من المصارف الخاصة، ونظراً لقدرتها على تحمل تكاليف استخدام وإدارة المشتقات.

4.9. سياسات التّحوط:

تشير الاتجاهات المتزايدة نحو استخدام أدوات المشتقات في التّحوط تساؤلاً بشأن سياسات أو استراتيجيات التّحوط المختلفة. ويلاحظ في هذا الشأن أن تحديد السياسات الملائمة للدخول في عمليات التّحوط يعتمد على الاتي: **(حماد، 2002: 537)**.

1. تحديد نوعية المخاطر التي يراد التّحوط منها.
2. تحديد مقدار التعرض لهذه المخاطر.
3. تحديد أداة التّحوط المناسبة.
4. تحديد مقدار الاستثمار المناسب في أداة التّحوط.

وللتحوط سياسات متعددة يمكن تقسيمها إلى **(منازع، 2016: 14-16)**:

أ. من حيث النطاق الزمني:

قد يكون التّحوط قصير الأجل **Short Hedge** أو طويل الأجل **Long Hedge**، ويكون التّحوط قصير الأجل كما في حالة بيع عقد آجل للحماية من انخفاض سعر صرف عملة ما سوف يتم الحصول عليها مستقبلاً كنتيجة للدخول في عملية تصدير مثلاً. أما التّحوط طويل الأجل فيكون في حالة شراء عقد آجل للحماية من ارتفاع سعر صرف عملة ما سوف يتم تسديدها مستقبلاً كنتيجة للدخول في عملية استيراد مثلاً.

ب. من حيث الهدف:

قد يكون الهدف من التّحوط تحوط المخاطر المرتبطة بأصول وخصوم المشروع القائمة **Existing Positions Hedge** أو تحوط المخاطر المرتبطة بتعاقدات مستقبلية **Anticipated Hedge** أي لم يحن موعد تنفيذها بعد.

ج. من حيث الأداة المستخدمة في التّحوط:

قد يكون التّحوط مباشراً **Direct Hedge** وقد يكون متقاطعاً **(غير مباشر) Cross Hedge** ويكون التّحوط مباشراً إذا كانت الأداة المستخدمة في التّحوط من نفس نوع الأداة المالية أو المركز المالي المراد حمايته، أما في حالة التّحوط المتقاطع فإن الأداة المستخدمة في التّحوط ليست من نفس نوع الأداة المالية أو المركز المالي المتحوط له، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة باستخدام عملية متوازية **Tandem Currency** كأداة للتحوط.

د. من حيث مداخل تخفيض الخطى:

قد يكون التّحوط عاماً مما يعني حماية المؤسسة ككل عند التعرض للمخاطر، خاصاً حيث يتم حماية عملية أو صفقة بعينها.

هـ. سياسات تحوط المركز المالي:

قد تكون سياسة المؤسسة قائمة على تحوط المركز المالي والتي تعتمد على جعل الأصول المعرضة لمخاطر معينة مساوية للخصوم المعرضة لنفس المخاطر، كما ان أحد المحددات على سياسة التّحوط والتحفظ بشأن استخدام أدوات التّحوط، هو تحرك سعر الأصل المالي أو سعر الصرف أو سعر الفائدة، في غير الاتجاه الذي تم التّحوط له، ويعني ذلك أن يتحرك هذا السعر في الاتجاه المعاكس لما هو متوقع له، "ويترتب على وقوع هذا الحدث تحقق خسائر بالنسبة للمتحوط وتتمثل هذه الخسائر في ضياع فرصة استغلال تحرك السعر في الاتجاه المعاكس" **(عامر، 2008: 189)**.

5.9. عمليات التّحوط والإفصاح عنها:

لقد تم تعريف الإفصاح المحُاسبي على أنه؛ إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالجودة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل. وتعتبر المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدمها الأنظمة المحُاسبية من بين المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، وتعتمد نسبة نجاح القرارات على مدى مصداقية وشفافية المعلومات المقدمة من طرف الشركات المشاركة في السوق المالية أي بمدى الإفصاح عن المعلومات المقُدمة من طرفها، فعدم الإفصاح الجيد للمعلومات المالية والمحاسبية يشكل خطر على قرار المستثمرين في السوق المالية، لذا تلجا العديد من الدول اليوم الراغبة في بناء أسواق مالية قوية إلى الاعتماد على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مثل معيار الدولي **(IFRS7)** الذي يعتبر من الأدوات المحاسبية التي تجبر الشركات على عمليات الإفصاح السليم للمعلومات المالية والمحاسبية وتقديم التقارير والقوائم الشفافة وذات المصداقية للمتعاملين في الأسواق المالية عن الأدوات المالية، وبالتالي يساعد الأداة على التّحوط من خطر الإفصاح عن المعلومات غير الصادقة وغير الشفافة **(لطيف واخرون، 2007)**.

وتستعمل هذه الأداة بغرض اتخاذ مركز مالي معين للتقليل أو القضاء على مخاطرة معينة، وقد أفرد المعيار الدولي **(39)** بند خاص لها باعتبار أن بدون محاسبة تحوط فإن الإقرار بالمكاسب والخسائر الناتجة عن البند موضوع التّحوط وأداة التّحوط لا يمكن أن يتم بشكل منفصل ومستقل وهنا مجموعة من الشروط التي تسمح للشركة باستعمال محاسبة التّحوط وهي **(تسعديت، 2012: 9)**:

- إن تتضمن عملية التّحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التّحوط، وكذلك هدف المؤسسة من تسيير المخاطر واستراتيجية التحوط.
- إن يكون التّحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
- يمكن اختبار فعالية التّحوط بطريقة صادقة.
- يجب الإفصاح عن محاسبة التّحوط عن ما يلي لكل نوع من أنواع التّحوط:
  - وصف لكل نوع من أنواع التّحوطات.
  - وصف للأدوات المالية المحددة كأدوات تحوط.
  - طبيعة المخاطر التي تم التّحوط عليها.

6.9. الشروط اللازمة لتطبيق التّحوط:

لكي يتم تطبيق محاسبة تحوط القيم العادلة والتدفقات النقدية فإن هناك بعض الشروط الواجب توافرها والتي سيتم توضيحها كالآتي **(حماد، 2002: 528- 529)**:

1. عند بدء التّحوط، هناك وثائق رسمية لعلاقة التّحوط وكذلك هدف إدارة المخاطر المتعلقة بالمؤسسة والاستراتيجية المتبعة للدخول في عملية التّحوط، ويجب أن تشمل هذه الوثائق تحديد أداة التّحوط، البند المتحوط له طبيعة المخاطر المتحوط ضدها وكذلك كيفية قيام المؤسسة بتقييم فعالية أداة التّحوط.
2. عند بدء التّحوط وخلال فترة ممارسة هذا النشاط، يجب أن تتسم علاقة التّحوط بالفعالية الكاملة في معادلة تغيرات القيم العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالخطر المتحوط له، على أن يتم تقييم هذه الفعالية عند إعداد القوائم المالية والتقرير عن الأرباح أو على الأقل كل ثلاث أشهر.
3. في حالة تحوط القيم العادلة فإن البند المتحوط له عبارة عن أجل أو التزام مالي أو التزام تعاقدي**Firm Commitment** أو محفظة أوراق مالية تشتمل على بنود مماثلة، أما بالنسبة لتحوط التدفق النقدي فإن العملية المستقبلية المتحوط لها هي عبارة عن عملية فردية أو مجموعة من العمليات تتعرض لنفس القدر من الخطر، كما يجب أن تكون هذه العملية المتنبئ بها محتملة إلى حد كبير.
4. يتعرض البند المتحوط له لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية مما يؤثر على أرباح المؤسسة.
5. في حالة تحوط القيم العادلة وعندما يكون البند المتحوط له عبارة عن أصل أو التزام غير مالي، فإن المخاطر التي يتم التّحوط لها هي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لإجمالي الأصل أو الالتزام، بمعنى أن الخطر المتعلق بأصل مماثل في موقع مختلف أو الخطر المتعلق بأحد المكونات الأساسية لهذه الأصول لا يمكن اعتبارهما الخطر الذي يتحوط له.
6. وينطبق نفس الشرط على تحوط التدفق النقدي وذلك عندما تكون أداة التّحوط عبارة عن عملية مستقبلية متوقعة لشراء أو بيع أصل غير مالي فإن الخطر الذي يتحوط له يكون ناتج عن التغيرات في التدفقات النقدية لأسعار شراء أو بيع هذا الأصل، وليس لأصل مماثل في موقع مختلف أو لأحد المكونات الأساسية لهذا الأصل.
7. إذا كان البند المتحوط له عبارة عن أصل أو التزام مالي أو عملية مستقبلية لشراء أو بيع أصل مالي، فإن الخطر الذي يتم التّحوط له يكون كالآتي:
   - مخاطر التغيرات في إجمالي القيم العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له بأكمله.
   - مخاطر تغيرات معدلات الفائدة السائدة في السوق، معدلات صرف العملات الأجنبية أو المخاطر الناتجة عن عدم وفاء الطرف الآخر بالتزاماته".

ويجب أن تكون أداة التّحوط عن أداة مالية مشتقة بمعنى أنه لا يمكن تعيين أداة مالية غير مشتقة كأداة تحوط.

10. الجانب التطبيقي للدراسة:

1.10. أداة جمع البيانات:

تم أعداد قائمة الاستقصاء "**الاستبانة** "، للتعرف على أراء العينة المشاركة من المختصين بهذا الموضوع في القطاع المصرفي بشأن بعض الاستفسارات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن أهمها كيفية استخدام أدوات وسياسات التّحوط ومدى إلمامهم بالجوانب المالية والمُحاسبية المتعلقة بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

2.10. مجتمع وعينة الدراسة:

تتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية في ليبيا بقطاعيها "**العام والخاص**" كمجتمع للدراسة حيث بلغ عددها **(21)** مصرفاً تجارياً، وقام البحاث باختيار عينة للدراسة التطبيقية على هذه المصارف بنـــــــــــاءاً على استجابة قوائم " **الاستقصاء** " والوصول إليها.

جدول 1. يبين عينة المصارف المشاركة في الدراسة

ر. م	المصـــــرف	طبيعة النشاط	الملكية	تاريخ ومكان التأسيس
1	مصرف الصحـــــــاري	تجاري	عام	**1967** طرابلس
2	مصرف الوحدة	تجاري	عام	**1970** بنغازي
3	مصرف الجمهورية	تجاري	عام	**1970** طرابلس
4	مصرف التجاري الوطني	تجاري	عام	**1970** البيضاء
5	مصرف المتوســـط	تجاري	خاص	**1994** بنغازي
6	مصرف التجارة والتنمية	تجاري	خاص	**1996** بنغازي
7	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	تجاري	خاص	**1997** طرابلس
8	مصرف الواحـــــــة	تجاري	خاص	**1998** طرابلس
9	مصرف الإجماع العربي	تجاري	خاص	**2003** بنغازي
10	مصرف المتحـــــــد	تجاري	خاص	**2003** طرابلس

ولاعتبارات المعوقات والعقبات الخاصة بكبر حجم مجتمع الدراسة والوقت والتكلفة فقد تم اختيار عينة عشوائية من داخل هذه المصارف، وهم : **(الماليين والمراجعين الداخليين)** بالمصارف التجارية في البيئة الليبية، وتم توزيع قوائم الاستبيان يدوياً على مفردات العينة على الإدارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي : **(إدارات وأقسام المخاطر** + **إدارات وأقسام المحاسبة** + **إدارات وأقسام المراجعة الداخلية)**، وذلك على جميع مستوياتها الإدارية والتي من ممكن تقوم بتنفيذ هذه السياسات واستخدام الأدوات المالية للتحوط، وذلك لجميع عينة الدراسة في القطاع المصرفي سواءٍ كانت قطاع عام أو خاص.

جدول 2. يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة

المستوى الإداري / نوع المصرف		إدارة المخاطر		إدارة المُحاسبة		إدارة المراجعة الداخلية		إجمـــــالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أولاً : مصارف القطاع العام :									
1	مصرف الوحدة	13	49	7	23	3	34	23	35
2	مصرف الجمهورية	5	18	14	47	2	22	21	32
3	مصرف التجاري الوطني	5	18	6	20	2	22	13	19
4	مصرف الصحــاري	4	15	3	10	2	22	9	14
إجمالي مصارف القطاع العام		**27**	**100**	**30**	**100**	**9**	**100**	**66**	**100**
ثانياً : مصارف القطاع الخاص :									

1	مصرف الإجماع العربي	2	20	6	23	2	22	10	22
2	مصرف التجارة والتنمية	2	20	8	31	1	11	11	24
3	مصرف المتوســـط	4	40	5	19	3	34	12	27
4	مصرف الواحـــــة	1	10	2	8	1	11	4	9
5	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	1	10	3	11	1	11	5	11
6	مصرف المتحـــــد	–	–	2	8	1	11	3	7
إجمالي مصارف القطاع الخاص		**10**	**100**	**26**	**100**	**9**	**100**	**45**	**100**
الإجمـــــــالي العام والخاص		**37**	**34**	**56**	**50**	**18**	**16**	**111**	**100**

بلغت نسبة الردود **(79%)** لعدد **(134)** قائمة استقصاء من أصل **(170)** قائمة كان قد تم توزيعها على مفردات العينة من الإدارات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبعد مراجعة القوائم المستوفاة تبين أن هناك **(23)** قائمة لم يتم استيفاؤها، لذلك تم استبعادها وعدم الرد عليها، وبالتالي أصبح القوائم المستوفاة والصالحة لأغراض التحليل **(111)** قائمة بنسبة **(65%)** من العدد الإجمالي للقوائم التي تم توزيعها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3. توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

العينة	القوائم التي تم توزيعها	عدد القوائم التي تم جمعها	قوائم الغير مستوفاة	قوائم الصالحة للتحليل الإحصائي	نسبة الاستجابة
الإجمالي	170	134	23	111	%65

3.10. تفريغ البيانات الواردة بقوائم الاستبيان:

بعد إعادة تجميع قوائم الاستبيان وبعد مراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وذلك بترميز الأسئلة الواردة بها وتحميل بيانات كل استمارة استبانة على الحاسب الآلي **(Excel Sheet)** وتشغيلها باستخدام حقيبة التحليلات الإحصائية تحت نظام النوافذ **(SpssWin)**، وبإعطاء أوزان الإجابات حسب الأهمية وطبقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتتراوح الأوزان بين **(4–5)** باعتبار أن العنصر يكون " مهماً جداً " إذا كان وزنه الترجيحي **(3 – 4)**، ويكون مهماً إذا كان وزنه **(2 – 3)**، ويكون " متوسط الأهمية " إذا كان وزنه **(1 – 2)**، ويكون ذات " أهمية محدودة " إذا كان وزنه (0 – 1)، و يكون " غير مهم ".

جدول 4. يوضح الوزن النسبي للإجابات

قيمة المتوسط الحسابي	التفسير
من صفر إلى اقل من **1**	غير مهم
من **1** إلى اقل من **2**	أهمية محدودة
من **2** إلى اقل من **3**	متوسط الأهمية
من **3** إلى اقل من **4**	مهماً

من **4** إلى **5**	مهماً جداً

4.10. الإحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

قام البحاث بوصف البيانات التي تم الحصول عليها من قائمة الاستبانة وذلك من خلال حساب التكرارات والنسبة المئوية للمتغيرات الديمغرافية موضع الاهتمام بقائمة الاستبانة وهي العمر (اقل من **30** سنة–أكثر من **30** سنة واقل من **40** سنة–من **40** سنة واقل من **50**–**50** سنة فأكثر)، المستوى التعليمي (دبلوم عالي–بكالوريوس–ماجستير–دكتوراه)، التخصص العلمي (مُحاسبة–تمويل ومصارف–إدارة أعمال)، الوظيفة الحالية (مُدير إدارة المخاطر – نائب مُدير إدارة المخاطر–مُدير إدارة المحاسبة–نائب مُدير إدارة المحاسبة–مُدير إدارة المراجعة الداخلية–نائب مُدير إدارة المراجعة الداخلية–موظف في إحدى الإدارات السابقة)، عدد سنوات الخبرة (اقل من **5** سنوات–من **5** سنوات إلى **10** سنوات–أكثر من **10** سنوات)، والى أي فئة تنتمون إي من (مصارف التجارية العامة أو مصارف التجارية الخاصة). ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 5. يبين خصائص العينة المشاركة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	اقل من 30 سنة	37	%33.4
	أكثر من 30 سنة واقل من 40 سنة	33	%29.7
	من 40 سنة واقل من 50 سنة	38	%34.2
	50 سنة فأكثر	3	%2.7
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**
المستوى التعليمي	دبلوم عـــــالي	20	%18
	بكالوريوس	76	%68.5
	ماجستيـر	13	%11.7
	دكتوراه	1	%0.9
	مستوى آخر	1	%0.9
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**
التخصص العلمي	مُحـــــاسبة	63	%56.8
	تمويل ومصارف (**مالية**)	19	%17.1
	إدارة إعمـــــال	21	%18.9
	تخصص آخر	8	%7.2
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**
الوظيفة الحالية	مُدير إدارة المخاطر	4	%3.6
	نائب مُدير إدارة المخاطر	9	%8.1
	مُدير إدارة المحاسبة	18	%16.2

	نائب مُدير إدارة المحاسبة	10	%9
	مُدير إدارة المراجعة الداخلية	4	%3.6
	نائب مُدير إدارة المراجعة الداخلية	4	%3.6
	موظف في إحدى الإدارات السابقة	62	%55.9
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	اقل من **5** سنوات	38	%34.2
	من **5** سنوات إلى **10** سنوات	25	%22.5
	أكثر من **10** سنوات	48	%43.3
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**
إلى إي فئة تنتمون	مصارف القطاع العام	66	%59.5
	مصارف القطاع الخاص	45	40.5
الإجمـــــــــــــالي		**111**	**%100**

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أ. العمر: أظهرت النتائج بعدم وجود تفاوت نسبي بين عينة المجتمع من حيث أعمارهم ماعدا العمر إلى (50) سنة فأكثر، حيث إن هذا الأعمار "النتائج" تتراوح ما بين اقل من (30) سنة إلى (50) سنة، إي المشاركين حسب أعمارهم لهم خبرة عملية كافية لاستخدام مثل هذه الأدوات والسياسات التّحوط لتحديد كفاءة وفاعلية لتحسين إدارات المخاطر المصرفية والإدارات الأخرى.

ب. المستوى التعليمي: تشير النتائج إلى وجود ارتفاع في نسبة ذات مؤهل البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير، وهذا مما يدل على أن المشاركين في الدراسة على مستوى مقبول من التأهيل العملي، وهو ما يتيح لهم الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وإبداء الرأي العلمي والعملي حول موضوع الدراسة.

ت. التخصص العلمي: يشير توزيع بيانات عينة الدراسة إلى وجود ارتفاع في نسبة تخصص " المُحاسبة "، ومن هذا يتبين أن جميع المستجوبين في الدراسة يحملون مؤهلات جامعية تخصص إدارة إعمال ومالية، وهذه تمكنهم من إبداء الرأي وعلى دراية كافية ومعرفة سابقة بموضوع حول مشكلة الدراسة.

ث. الوظيفة الحالية: بلغ نسبة المستقصي من مدراء وموظفين إدارات وأقسام المحاسبة (49%)، مقارناً عن باقي موظفي الإدارات الأخرى، بينما يليه نسبة المستقصي من مدراء وموظفي إدارات وأقسام المخاطر بـ (38%) و(13%) نسبة المراجعين الداخلين عن باقي الإدارات والأقسام.

ج. عدد سنوات الخبرة: يتضح من الجدول السابق أن النسبة من مفردات العينة من لديهم الخبرة أكثر من (10) سنوات، حيث وصل عددهم (48) من المشاركين إي بنسبة (43.3%)، وفي المرتبة الثانية أصحاب الخبرات من (5) سنوات بنسبة (34.3%) وعددهم (38)، بينما اقل عدد من المشاركين أصحاب الخبرات من (5) سنوات إلى اقل من (10) سنوات

وعددهم (25) بنسبة (22.5%)، معنى ذلك بوجود عدد من المشاركين ذات خبرات كبيرة وتؤهلهم إلى إعطائنا الإجابات بصدق وثبات تساعدنا على الوصول إلى النتائج الدراسة أكثر مصداقية.

ح. إلى أي فئة ينتمون: تشير الدراسة إلى أن عدد المشاركين الذين ينتمون إلى مصارف القطاع العام هي (66) من المشاركين إي نسبة (59.5%)، إما عدد الموظفين الذين ينتمون إلى مصارف القطاع الخاص هي (45) من المشاركين في الدراسة إي بنسبة (40.5%) من نسبة العينة المشاركة في الدراسة.

5.10. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (**Spss Win**) وهذه الأساليب ما يلي :

1. الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics: وهي تلك الأساليب التي تعني إعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد السمات واتجاهات وأراء عينة الدراسة نحو فروض الدراسة ومنها: الوسط الحسابي **Mean**، والانحراف المعياري **Std. Deviation**، والتوزيعات التكرارية والنسب البسيطة والمزدوجة (التراكمية) **Frequency and Percentages Distribution and Cross tabs (Cumulative)**.

2. الاختبارات الإحصائية Statistical test: استخدام البحاث بعض الاختبارات الإحصائية والتي كانت الأكثر ملائمة لاختبار فروض الدراسة وهي " **اختبار تحليل التباين لعينتين مرتبطتين Paired t-test** ": وهو تحليل يستخدم للحكم على دلالة الفروق ومعنويتها (**Significance**) بين متوسطي عينتين مرتبطتين وهي مستوى دلالة محددة (**0.05 = P.Value**)، ثم استخدامه لتحديد مدى الفروق في المعلومات عن المخاطر المصرفية للمصارف المختارة ومن المشاركين التي يمكن إن تستخدم سياسات وأدوات التّحوط.

6.10. عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات الفروض:

تناول البحاث في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية على مجموعة من المصارف الليبية العامة والخاصة، وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وتحقيقاً لذلك تم استخدام التحليل الوصفي المتمثل في الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتوزيعات التكرارية والنسب التراكمية لوصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الإحصاء الاستدلالي المتمثل في اختبارات التباين لعينتين مرتبطتين، واختبارات الارتباط لبيرسون، وذلك لاختبار صحة الفروض، وذلك من خلال النقاط التالية:

7.10. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجداول التالية نتائج التحليل الوصفي **Descriptive Statistics** لمتغيرات الدراسة للعينة كلها، إذ تتضمن العينة عدد الإفراد العينة المشاركة في قائمة الاستقصاء (**الاستبانة**) للإدارات المستهدفة داخل المصارف، وذلك لتحديد الآراء والاتجاهات حول اقتراح عن إمكانية استخدام أدوات وسياسات التّحوط في إدارات المخاطر في المصارف الليبية للقطاع العام والقطاع الخاص حسب مجموعات أسئلة قائمة الاستبانة:

اولا. نتائج التحليل الوصفي للمجموعة الأولى للدراسة الخاصة بـ (ادارة المخاطر المصرفية):

أ. نتائج التحليل الوصفي لعبارات المجموعة الأولى الخاصة بإدارات المخاطر المصرفية من المشاركين في الدراسة:

جدول رقم 6. يبين نتائج التحليل الوصفي لعبارات المجموعة الأولى للدراسة (ادارة المخاطر المصرفية)

م	العبـــــارات	عدد الاستبانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة (Z)	الوزن النسبي
1	الدورات التدريبية التي تحصلت عليها.	**111**	**2.681**	**1.521**	**0.144**	**0.630**	**متوسط الأهمية**
2	نوعية المخاطر التي تتعرض لها المصرف.	**111**	**3.760**	**0.855**	**0.081**	**0.065**	**مهمة**
3	مراقبة إدارة هذه المخاطر في المصرف.	**111**	**3.240**	**0.508**	**0.048**	**0.998**	**مهمة**
4	كيفية مراقبة هذه المخاطر.	**111**	**2.500**	**0.808**	**0.077**	**0.879**	**متوسط الأهمية**
5	العبارات التي تعد من المخاطر التي يواجها المصرف.	**111**	**2.940**	**0.664**	**0.063**	**0.655**	**متوسط الأهمية**

من الجدول السابق رقم **(6)** يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:

1. تم اختبار التوزيع الطبيعي **(Z)** " كولمجروف – سمرنوف " لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا على إدارات المخاطر المصرفية للدراسة، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار المجموعة الأولى معلمية فقط، وتشترط إن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول السابق رقـم **(6)** نتائج الاختبار من حيث إن قيمة مستوى الدلالة (Sig) للدراسة بهذه المجموعـــة اكبـر من **(0.05)** إي **(Sig.>0.05)** وهذا يدل على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام المعلمية.
2. إن الوسط الحسابي للعبارة الأولى بلغ **(2.680)**، وانحرافها المعياري **(1.251)** وهو يقترب نسبياً إلى الحد الأعلى وهي "**متوسط الأهمية**"، مما يعني إن معظم المصارف تعطي دورات التدريبية الخاصة بإدارة المخاطر وأهمية عن مُحاسبة التّحوط وعن أدواتها ومشتقاتها المالية والإفصاح عنها وعلى الرقابة المصرفية والمالية.
3. كما يتضح بالنسبة للعبارات الأخرى الخاصة بالمجموعة الأولى إن الوسط الحسابي يعكس ارتفاعاً ملحوظاً وتقترب عن "**الأهمية**" على من يقوم بمراقبة هذا المخاطر، وعن البنود الخاصة بمراقبتها والعبارات التي تعد من المخاطر التي ممكن مواجهتها في المصارف جميعها، وهي تتراوح هذا العبارات بالوسط الحسابي ما بين **(2.500– 3.760)** على التوالي، وانحرافها المعياري **(0.664 – 0.855)**، وهذا يعتبر مؤشرات جيدة للدراسة على معرفة المخاطر التي تواجه المصارف المشاركة في الدراسة وأنواعها وكيفية مراقبها.

ثانيا. التحليل الوصفي للمجموعة الثانية للدراسة الخاصة بـ (اتباع سياسات التحوط):

أ- التحليل الوصفي للعبارات الفرضية الأولى (المجموعة الثانية) للدراسة الخاصة باستخدام الإجراءات المتبعة لسياسات التحوط:

جدول 7. نتائج التحليل الوصفي لعبارات المجموعة الثانية للدراسة (اتباع سياسات التحوط)

ت	العبـــــارات	عدد الاستبانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الوزن النسبي
1	إي مدى ترون إن سياسة التّحوط هامة وفعالة لتجنب وتحييد المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	111	4.410	0.846	0.080	مهمة جداً
2	أهمية وجود ومعرفة سياسات والأدوات المالية المستعملة في التّحوط.	111	3.880	1.457	0.138	مهمة
3	هناك مجموعة من العوامل التي يمكن إن تؤدي إلى عدم إتباع سياسة التّحوط.	111	3.724	0.664	0.057	مهمة

من الجدول السابق رقم (7) يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:

1. إن الوسط الحسابي للعبارة الأولى بلغ (**4.410**) وانحرافها المعياري (**0.846**) وهو يقترب إلى " **أهمية** " سياسة التّحوط في المصارف، وأهمية تجنبها وتحييدها من المخاطر المحيطة بالمصارف الليبية جميعها أو الممكن تعرضها لهذا المخاطر المختلفة بأنواعها.
2. إن الوسط الحسابي للعبارة الثانية بلغ (**3.880**) وانحرافها المعياري للجميع المشاركين في الدراسة بلغ (**1.457**)، يعني ذلك بوجود "أهمية" حول معرفة الأدوات المالية المشتقة والمستخدمة في التّحوط **Hedging** من قبل اغلب المشاركين في الدراسة.
3. إن الوسط الحسابي للعبارة الأولى وهي متمثلة بمجموعة من العبارات والذي بلغ (**3.724**) وانحرافها المعياري (**0.664**)، وهي تعتبر "**مهمة**" للمشاركين في الاستبيان للقطاعي العام والخاص للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في مجموعة من العبارات وأهمها مخاطر التغيرات في القيم العادلة المتبعة من قبل المصارف، التي تتعرض لها المصارف وللعدم وجود كوادر فنية المؤهلة لممارسة هذه سياسات التّحوط، وعدم تطوير النظام المُحاسبي حتى يمكنهم استخدام سياسات التّحوط كما ورد في معيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (**9**).

ب- نتائج الاختبار الإحصائي للردود على قائمة الاستبانة

من اجل اختبار قبول أو رفض "**عدم قبول**" للفرضيات الدراسة، ومن احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة للمصارف، وسوف نعرض فيما يلي تحليلاً لنتائج ردود المشاركين إحصائياً وفقاً للفرضية الأولى للدراسة:

نص الفرضية الأولى: " **لا يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية** ".

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0):** "لا يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".
- **الفرضية البديلة (H1):** "يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".

كما يمكن رفض فرض العدم **(الفرضية الصفرية)** أو قبولها بحساب المعنوية **(P-VALUE)** **(الامام، 2004)**: وهي مفهوم جديد لأخذ القرار حول فرض العدم يتلخص في استبدال الجداول الإحصائية، واستخدام القيم بإيجاد المعنوية المحسوبة ومقارنتها بمستوى المعنوية (α) المقتـــرح فستنتج **P-VALUE** من قيمة الاختبار المحسوبة للتباين **Paired t-test** ومعظم البرامج الإحصائية الوصفية الموجودة في الدراسة.

القاعدة العامة كما يلي:

- **نرفض الفرضية الصفرية H0 إذا P.VALUE >**
- **لا نرفض الفرضية الصفرية H0 إذا P.VALUE <**

وتعرف **P-value (Sig)** **(الامـام، 2004: 54)**: بأنها احتمال الحصول على نتائج عينة أكثر تناقضاً مع **(H0)** ومستوى المعنوية: يتم إجراء الاختبار الإحصائي بمستوى معنوية **(0.05)** أي بمعامل ثقة **(95%)** من النتائج الفرضية.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار التباين **Paired t-test** للفرضية الأولى للدراسة:

جدول 8. يوضح اختبار التباين للفرضية الأولى

المتغير	قيمة t	المعنوية.P-V	درجة الحرية DF
إتباع إجراءات سياسات التّحوط	**7.190**	**0.000**	**7**

وتشير نتائج اختبار التباين **Paired t-test** إلى رفض فرض العدم **(H0)** للفرضية الصفرية الأولى، حيث إن قيمة العدم للقيمة الدالة المعنوية **(P-VALUE (Sig)= 0.000)** وهي اقل مستوى معنوية المحددة وهي **(α = 0.05)**، لذلك يتم رفض فرضية العدم الأولى **(H0)** للدراسة والتي تنص على : " **لا يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية**"، وقبول الفرضية البديلة **(H1)** للفرضية الأولى للدراسة وهي: " **يمكن استخدام الإجراءات المُتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية**".

ثالثا. التحليل الوصفي للمجموعة الثالثة للدراسة بـ (استخدام سياسات التحوط المالية المُناسبة):

أ-نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الثانية (المجموعة الثالثة) للدراسة وهي إمكانية إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط:

جدول 9. يبين التحليل الوصفي إمكانية إيجاد سياسات التّحوط المالية المنُاسبة (استخدام سياسات التحوط المالية المُناسبة)

ت	العبـــــارات	عدد الاستبانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الوزن النسبي
1	الإجراء الذي يجب اتخاذه في حالة عدم استخدام أدوات وتفعيل سياسة التّحوط .	111	1.790	0.648	0.062	أهمية محدودة

2	إي مدى ترون إن سياسة التّحوط المالية مُناسبة من وجهة نظركم لاستخدامها في إدارة المخاطر المصرفية .	111	3.796	0.575	0.546	مهمة

من الجدول السابق رقم **(9)** يمكن التوصل إلى الملاحظة التالية:

إن عبارات المجموعة الثالثة التي تتراوح الوسط الحسابي لها بين **(1.790 – 3.796)** وانحرافاتها المعيارية التي تتراوح بين **(0.575–0.648)**، إي تميل هذا العبارات إلى أهميتها المحدودة من قبل المشاركين في الدراسة، أولاً لعدم وجود دراية كافية عن المعيار رقم **(IFRS9)** الخاص بأدوات التّحوط وكيفية استخدامها وتفعيل سياساتها، وثانياً عدم الثقة من قبل الإدارات المشاركة المصارف من استخدام هذا السياسات من قبل مجالس إدارات المصارف وعدم معرفة أو تفعيل سياسات التّحوط أو الأدوات المشتقة لاستخدامها في حالة عدم استعمال "**أدوات التّحوط**".

ب– نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

نص الفرضية الثانية: "لا يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0): " لا يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".**
- **الفرضية البديلة (H1): " يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".**

ولاختبار الفريضة الجدول التالي يبين نتائج اختبار التباين **Paired t–test** للفرضية الثانية للدراسة:

جدول 10. يوضح اختبار التباين للفرضية الثانية

المتغير	قيمة t	المعنوية P. V	درجة الحرية DF
ايجاد سياسات المالية مُناسبة للتّحوط	**12.720**	**0.000**	**12**

وتشير نتائج اختبار التباين **Paired t–test** إلى رفض فرض العدم **(H0)** للفرضية الثانية حيث إن قيمة العدم للقيمة الدالة **(P–VALUE (Sig) = 0.000)** وهي اقل مستوى معنوية المحددة وهي **(α = 0.05)**، ولذلك يتم رفض فرضية العدم الثانية **(H0)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على : "ليس هناك إي مدى ترون إن سياسات التّحوط المالية مُناسبة لاستخدامها في إدارات المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية"، وقبول الفرض البديل الثاني **(H1)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والذي تنص على : "هناك إي مدى ترون إن سياسات التّحوط المالية مُناسبة لاستخدامها في إدارات المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية".

رابعا. التحليل الوصفي للمجموعة الرابعة للدراسة بـــ (افصاح عن ادوات التحوط):

أ– نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة (المجموعة الرابعة) للدراسة حول الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التّحوط في القوائم المالية:

جدول 11. يبين التحليل الوصفي للإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التّحوط

ت	العبـــــارات	عدد	الوسط	الانحراف	الخطأ	الوزن

		الاستبانات	الحسابي	المعياري	المعياري	النسبي
1	تقومون بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية المستخدمة في التّحوط في القوائم المالية للمصرف .	**111**	1.588	0.496	0.047	**أهمية محدودة**
2	لديك معرفة أو دراية عن أدوات التّحوط بناءاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم **(9)** .	**111**	1.550	0.500	0.047	**أهمية محدودة**
3	تعتبرون ما تفصحون عنه الآن من معلومات كاف لكي يقوم مستخدمو القوائم المالية بتحديد الخطر والعائد المتعلق بالأدوات التّحوط.	**111**	1.501	0.502	0.048	**أهمية محدودة**
4	هناك بعض المعلومات الخاصة بالأدوات المالية التي يمكن استخدامها في التّحوط يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف.	**111**	3.719	0.602	0.057	**مهمة**

ويتضح من الجدول رقم **(11)** بعد التحليل الوصفي لمجموعة الرابعة للأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة عن الإفصاح عن أدوات التّحوط في القوائم المالية لجميع المصارف التجارية محل الدراسة، لإمكانية استخدامها في إدارات المخاطر في هذه المصارف.

وبالرجوع أيضا إلى الجدول يتضح لنا انه فيما يخص بالمصارف الليبية كانت درجة الاستجابة عن طريق الوسط الحسابي للاستبانات كانت هناك **(أهميتها محدودة)**، وعن العبارة الرابعة كانت **(مهمة)** وهي متمثلة في:

– توصف الإفصاح الآن الذين يقومون به عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية، فقد كانت درجة الاستجابة محدودة نسبياً لدى المصارف التجارية حيث بلغت **(1.501)** و **(1.588)**، مما يعني أهمية الإفصاح عن هذا العبارات ضعيفة إلى حد ما لدى فئتي المصارف المشاركة في الدراسة.

– إن العبارة الثالثة الوسط الحسابي لها **(1.550)** وانحراف المعياري كان **(0.500)**، إي تميل هذا العبارة إلى أهميتها المحدودة من قبل المشاركين، وذلك لعدم وجود دراية كافية عن المعيار رقم **(IFRS9)** الخاص بأدوات التّحوط وكيفية استخدامها، وعدم الثقة من قبل الإدارات المشاركة المصارف من استخدام هذا الأدوات والإفصاح عنها من قبل مجالس إدارات المصارف وعدم معرفة أو تفعيل سياسات التّحوط أو الأدوات المشتقة لاستخدامها في حالة عدم استعمال "**أدوات التّحوط**".

وهناك بعض المعلومات الخاصة بالأدوات المالية التي يمكن استخدامها في التّحوط يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف. حيث كانت متوسط الحسابي لها **(3.719)** وانحرافها المعياري **(0.602)**. مما يعني إن الإفصاح عن هذه المعلومات على درجة كبيرة ومهمة لدى فئتي المصارف.

ب– نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية للدراسة وتنص على:

نص الفرضية الثالثة: " لا يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية ".

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0):**" لا يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

- **الفرضية البديلة (H1)**: " يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

ولاختبار الفريضة الجدول التالي يبين نتائج اختبار التباين **Paired t-test** للفرضية الثالثة للدراسة:

جدول 12. يوضح اختبار التباين للفرضية الثالثة

المتغير	قيمة t	المعنوية P-V	درجة الحرية DF
الإفصاح عن أدوات التّحوط	**6.781**	**0.000**	**11**

وتشير نتائج اختبار التباين **Paired t-test** إلى رفض فرض العدم **(H0)** للفرضية الثانية حيث إن قيمة العدم للقيمة الدالة (P-VALUE **0.000**= **(Sig)**) وهي اقل مستوى معنوية المحددة وهي (**0.05** = α)، ولذلك يتم رفض فرضية العدم الثالثة **(H0)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على: " لا يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية"، وقبول الفرض البديل الثالث **(H1)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والذي تنص على : " يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

خامسا. نتائج التحليل الوصفي للمجموعة الخامسة بـــ (قياس كفاءة وفاعلية ادارات المخاطر) :

أ- نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الخامسة (المجموعة الخامسة) للدراسة حول امكانية القياس بالأدوات المالية المستخدمة في التّحوط لتحديد كفاءة وفاعلية أدارت المخاطر المصرفية:

جدول 13. يبين التحليل الوصفي للمقاييس التّحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر

العبـــــــارات	عدد الاستبانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الوزن النسبي
أساس القياس أو التقييم برائيك الأكثر ملائمة للأدوات المالية المستخدمة في التّحوط للحد من المخاطر المصرفية في القوائم المالية.	111	2.141	0.737	0.070	**متوسط الأهمية**
هناك بعض المقاييس لتحديد فعالية وكفاءة سياسة التّحوط. الرجاء إمكانية استخدام كلاً منها من وجهة نظركم .	111	3.761	0.522	0.495	**مهمة**

ويتضح من الجدول رقم **(13)** إن الوسط الحسابي للأساس القياس أو التقييم الأكثر ملائمة للأدوات المالية المستخدمة في التّحوط هي **(2.141)** وانحرافها المعياري **(0.737)** إن هناك أهمية بهذه الأساس اقل منها بأن تستخدم في تحديد فاعلية وكفاءة إدارات المخاطر المصرفية حسب الوارد في الجدول، على إن هناك ضرورة قياس للأدوات المالية المستخدمة في التّحوط لتحديد فعالية وكفاءة سياسة التّحوط حسب وجهة نظر المشاركين في الاستبانة، إن الوسط الحسابي لها **(3.761)** وانحرافها المعياري **(0.522)** أي يعني الوزن النسبي تعتبر مهمة بدرجة اكبر من مهام العبارات الأخرى، ويعني أن هناك اتفاق فئتي المصارف التجارية **(العامة والخاصة)** على ضرورة تحديد أداة وكفاءة إدارات المخاطر عن طريق بعض المقاييس التي تستخدم في تحديد هذه الأداة لتحديد كفاءة وإدارة هذه المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

ب- نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

نص الفرضية الرابعة: "لا يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0):** "لا يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".
- **الفرضية البديلة (H1):** "يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

ولاختبار الفريضة الجدول التالي يبين نتائج اختبار التباين **Paired t-test** للفرضية الرابعة للدراسة:

جدول 14. يوضح اختبار التباين للفرضية الرابعة

المتغير	قيمة t	المعنوية P-V	درجة الحرية DF
قياس كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر	**10.879**	**0.001**	**7**

وتشير نتائج اختبار التباين **Paired t-test** إلى رفض فرض العدم (**H0**) للفرضية الرابعة حيث إن قيمة العدم للقيمة الدالة (**P-VALUE 0.001** = **(Sig)**) وهي اقل مستوى معنوية المحددة وهي (**0.05** = α)، ولذلك يتم رفض فرضية العدم الرابعة **(H0)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على : "لا يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية"، وقبول الفرض البديل الرابع **(H1)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والذي تنص على : "يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية".

سادسا. التحليل الوصفي للمجموعة السادسة للدراسة بـــــ (مخاطر الخسائر للأدوات المستخدمة في التحوط) :

أ-نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الخامسة (المجموعة السادسة) للدراسة حول التحقق من مخاطر الأدوات المستخدمة في التحوط تؤدي إلى خسائر في المصارف التجارية:

جدول 15. يبين التحليل الوصفي للمخاطر التي ممكن إن تؤدي إلى خسائر المصرف

ت	العبارات	عدد الاستبانات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الوزن النسبي
1	تعرض مصرفكم لخسائر وذلك لعدم ممارستكم لأدوات وسياسات التّحوط	**111**	1.470	0.501	0.048	**أهمية محدودة**
2	إن الأدوات والبنود المستخدمة في التّحوط تتضمن مخاطر تتضمن مخاطر تفضي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة للمصرف .	**111**	3.809	0.664	0.631	**مهمة**

من الجدول السابق رقم **(15)** يتبين من العبارة الأولى إن الوسط الحسابي لها **(1.470)** وانحرافها المعياري **(0.501)** بأن اغلب المشاركين تقريباً في الدراسة ليس لديهم "أهمية محدودة" بأدوات وسياسات التّحوط، يعني ذلك إذا تعرضت مصارفهم بالخسائر أو هبوط حاد في الأرباح يؤكدون بوجود مخاطر عدة ولا يستطيعون ممارسة الأدوات والسياسات المستخدمة في التّحوط في إدارات المخاطر لهذه المصارف لمعرفة أسباب الخطر والحد منها.

كما إن الوسط الحسابي للعبارة الثانية وهي متمثلة بمجموعة من العبارات والذي بلغ **(3.809)** وانحرافها المعياري **(0.664)**، وهي تتمثل إلى "الأهمية" كبيرة، وذلك لوجود عبارات خاصة بالأدوات والبنود المستخدمة في التّحوط التي تستخدمها المصارف التجارية حالياً تتضمن مخاطر تفضي في بعض الأحيان إلى خسائرها في القوائم المالية السنوية، وهي تتعلق بالتقلبات

الغير متوقعة في الأسعار العملة الأجنبية، واستخدام الأدوات المالية التقليدية، ووجود ضعف في الإشراف على الرقابة الداخلية، والأدوات المستخدمة التي تتعلق بصافي الاستثمار الأجنبي وهذا مما يؤثر في المخاطر والتي تتأثر بها العملة الأجنبية الموجودة داخل المصارف وإدارتها.

ب- نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

نص الفرضية الخامسة: "لا تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائر في المصارف التجارية الليبية".

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0):** "لا تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائر في المصارف التجارية الليبية".
- **الفرضية البديلة (H1):** "تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائر في المصارف التجارية الليبية".

ولاختبار الفريضة الجدول التالي يبين نتائج اختبار التباين **Paired t-test** للفرضية الخامسة للدراسة:

جدول 16. يوضح اختبار التباين للفرضية الخامسة

المتغير	قيمة t	المعنوية P-V	درجة الحرية DF
التحقق من مخاطر الأدوات والسياسات للتحوط تؤدي إلى خسائر المصرف	**9.699**	**0.000**	**6**

وتشير نتائج اختبار التباين **Paired t-test** إلى رفض فرض العدم (**H0**) للفرضية الخامسة حيث إن قيمة العدم للقيمة الدالة (**P-VALUE (Sig)= 0.000**) وهي اقل مستوى معنوية المحددة وهي **(0.05)**، ولذلك يتم رفض فرضية العدم الخامسة **(H0)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على : لا تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائر في المصارف التجارية الليبية"، وقبول الفرض البديل الخامس **(H1)** من الفرضية الرئيسية للدراسة والذي تنص على : "تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائر في المصارف التجارية الليبية".

وتشير نتائج هذا الجدول التالي رقم **(17)** إلى قبول معنوية النتائج التي تم اختيارها، حيث تبين أن القيم الاحتمالية **(p-value)** تساوي **(0.000)**، وهي أقل مستوى المعنوية **(0.05)** ومِن ثَمَّ نرفض الفرضية الصفرية **(H0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H1)** للفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على :

نص الفرضية الرئيسية للدراسة: " لا يمكن استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية " .

ولأجل اختبار الفرضية من الناحية الإحصائية تمت صياغتها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية (H0): " لا يمكن استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".**
- **الفرضية البديلة (H1): " يمكن استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية".**

μ : H0 الفرضية الصفرية

μ : H1 الفرضية البديلة

P-VALUE (SIG) < 0.05

أي توجد آراء إيجابية من المشاركين نحو توفر الرغبة في استخدام أدوات وتفعيل سياساتها في إدارات المخاطر المصرفية في المصارف العاملة في البيئة الليبية، مع توفيره الإمكانيات اللازمة لاستخدامها.

ويتضح من الجدول التالي أن هناك تأثيراً لوجود إمكانية استخدام أدوات وسياسات التّحوط من المشاركين في الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمتطلبات الدراسة **(2.895)** وانحرافها المعياري العام **(0.668)** كما هو موضح بالجدول رقم **(17)**:

جدول 17. يوضح ملخص نتائج أراء المشاركين لفرضيات الدراسة

ت	الفرضيات الفرعية للدراسة	نتيجة الاختبار عند مستوى 0.05
1	يمكن استخدام الإجراءات المتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر.	رفض H0
2	يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر.	رفض H0
3	يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط في إدارات المخاطر.	رفض H0
4	يمكن القياس بالأدوات المالية للتحوط لتحديد كفاءة وفاعلية إدارات المخاطر.	رفض H0
5	التحقق من مخاطر الأدوات والسياسات المالية للتحوط من الخسائر في المصارف التجارية.	رفض H0
	نتيجة الاختبار للفرضية الرئيسية للدراسة	رفض H0

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية للفرضيات الفرعية تبين رفض جميع الفرضيات الفرعية مما يترتب عليها رفض الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة لها والتي تنص على: " **يمكن استخدام سياسات وأدوات التحوط في إدارات المخاطر المصرفية وبالتطبيق على المصارف التجارية العاملة في ليبيا** ".

11. النتائج والتوصيات:

تناول هذا المبحث أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية. كما تم عرض أهم التوصيات التي يمكن إن تكون ذات جدوى إذا تم استخدام أدوات وسياسات التحوط في المصارف التجارية الليبية.

1.11. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة بحمد الله وتوفيقه من خلال الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

1. يوجد دراية كاملة وواضحة من قبل المشاركين في الدراسة من جميع الفئات، على تحديد نوعية المخاطر وكيفية مراقبتها وإدارتها بدرجة مهمة لدى المصارف التجارية.
2. يتم إتباع أدوات وسياسات التحوط بدرجة عالية من قبل المشاركين في الدراسة.
3. يمكن استخدام الإجراءات المتبعة لسياسات التحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
4. إمكانية استخدام سياسات التحوط المالية المُناسبة المختلفة أو تطبيق بعضها في إدارة المخاطر بدرجة كبيرة الأهمية من قبل فئات القطاع المصارف العامة والخاصة.

5. يمكن إيجاد سياسات مالية مُناسبة المتعلقة بالتحوط في إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.

6. يمكن الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في التحوط بإدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

7. يمكن القياس بالأدوات المالية المستخدمة في التحوط لتحديد كفاءة وإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

8. تحقق مخاطر الأدوات والسياسات المالية المستخدمة في التحوط خسائراً في المصارف التجارية الليبية.

9. يمكن استخدام أدوات وسياسات التحوط في إدارات المخاطر المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية.

2.11. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات المهمة للدراسة وهي ما يلي:

1. بذل الجهد الجهيد لتدريب موظفي إدارات المخاطر في المصارف التجارية الليبية وتأهيلهم.

2. تحديد طبيعة المخاطر حتى يتم اتخاذ الأدوات التّحوطية المالية المُناسبة لكل خطر.

3. ضرورة العمل على تطوير إدارة المخاطر المصرفية وفق رؤية استراتيجية تساعد على تحديد وقياس أنواع المخاطر ومستوياتها وطرق الحد منها.

4. ضرورة إعطاء أهمية للجانب المُحاسبي لإعطاء صورة واضحة عن أدوات وسياسات التحوط، وأثرها المُحاسبي على القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية.

5. عمل إطار منهجي متكامل لقياس وإفصاح أدوات المستخدمة في التحوط على إدارات المخاطر المصرفية.

6. القيام بالمزيد من الدراسات الميدانية على أدوات التحوط وتتمثل في إدارة المخاطر السوقية التي تواجه المصارف التجارية حسب اتفاقيات بازل. واختبار مخاطر المشتقات المالية وطرق تسعيرها وقياسها في تحديد كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية، وعلى الأداء المالي للمصرف. ودراسة أثر الرقابة الداخلية كأحد آليات المخاطر على تطبيق أدوات التحوط في المصارف التجارية الليبية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. ابوبكر، احمد فتوح. (2018). أثر أنشطة التّحوط على كفاءة إدارة المخاطر بالمصارف التجارية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

2. الامام، محمد محمد الطاهر. (2004). تصميم وتحليل التجارب، **دار المريخ للنشر**، عمان، الاردن.

3. بطرس، الفريد وديع. (2015). إطار فكري لتقييم المخاطر المصرفية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (4) 541-564.

4. بن علي، لعوز. (2008). استراتيجيات التّحوط وإدارة المخاطر في المعاملات المالية، **مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى المنظم**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

5. تسعديت، بوسبعين. (2012). المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، **الملتقى الدولي الأول**، جامعة البويرة، الجزائر.

6. حامد، منيرة والبرغثي، وليد. (2018). أطار مقترح لقياس وإدارة مخاطر الإعمال المصرفية، **مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الاجتماعية**، (3)1-44.

7. حماد، طارق عبدالعال. (2002). المُحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، **موسوعة معايير المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

8. الدوغجي، علي حسين والعكيلي، عباس فاضل. (2013). الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بالتطبيق في مصرف بغداد، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، 8 (25) 44-85.

9. رضوان، هند ثروت عبدالحميد. (2017). أثر تطبيق محاسبة التحوط على إدارة الأرباح، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، (2) 423-445.

10. السويلم، بن إبراهيم. (2007). التّحوط في التمويل الإسلامي، **ورقة مناسبات رقم 10**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

11. العارضي، محمد رمضان شعبان. (2010). القياس المُحاسبي للمشتقات المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.

12. عامر، احمد حسن. (2008). مشكلات القياس والإفصاح المُحاسبي لأدوات التّحوط في الأنشطة المصرفية، **مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (1) 181-307.

13.عبدالله، مايو وعبدالحق، بوقفة. (2017). أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، 3(5) 8-18.

14.العربي، إيمان احمد. (2001). الانعكاسات المُحاسبية لسياسات واستراتيجيات التّحوط، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الإعمال، جامعة حلوان.

15.عطية، أحمد محمد صلاح. (1995). أنشطة التّحوط دليل على بطء الاستجابة المحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادي، **مجلة البحوث التجارية**، 17 (2) 415-450.

16.عطية، عنايات حامد. (2007). التّحوط للمخاطر المصرفية باستخدام الابتكارات المالية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

17.زيود، لطيف، قطيم، حسان ومكية، نغم أحمد. (2007). دور الإفصاح المُحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، **مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، 29(1) 177-194.

18.مبارك، سهام عبدالمنجي. (2017، أ). دراسة تحليله لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التّحوط وفقاً لمعيار التقرير الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المناظر رقم (26)، **مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية**، 1 (1) 361-423.

19. مبارك، سهام عبدالمنجي. (2017، ب). أثر الإفصاح المُحاسبي عن التّحوط كنشاط لإدارة مخاطر سعر الصرف على قيمة المؤسسة، **المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، 6-7 مايو.

20.محمود، عبدالحميد احمد. (2003). المُحاسبة عن المشتقات وأنشطة التّحوط من المخاطر: التراكمية والموقف المعاصر، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، 17(2) 1-49.

21.منازع، حسين علي محمد. (2016). أدوات التّحوط في المعاملات المالية وإحكامها الشرعية، **منتدى فقه الاقتصادي الإسلامي**، منظمة التعاون الإسلامي.

22.المهدوي، سليمة حمد. (2015). إطار مُقترح لتفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة.

23.ندا، محمود احمد. (2018). تحليل أثر أنشطة التحوط كأداة لإدارة المخاطر على القيمة السوقية للمنشأة في ظل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

24.هندي، نصرالدين محمد. (2001). اتجاهات المُحاسبية عن أنشطة التّحوط ضد المخاطر المصرفية في ظل التغيرات الحديثة في البيئة الاقتصادية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، 15(2) 163-203.

25.وناسة، حامدي وبالقاسم، حامدي. (2019). السلم كصيغة للتحوط ضد المخاطر المستقبلية، **مجلة الإحياء**، 19 (23) 471-498.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Coughlan, G.D., Emery, S., & Kolb, J. (2004). HEAT™ (HEDGE EFFECTIVENESS ANALYSIS TOOLKIT): A CONSISTENT FRAMEWORK FOR ASSESSING HEDGE EFFECTIVENESS UNDER IAS 39 AND FAS 133 FROM JPMORGAN. **Journal of Derivatives Accounting**, 01(2), 221-272.
2. Guay, W. R., & Kothari, S. P. (2003). How Much Do Firms Hedge With Derivatives?. **Journal of Financial Economics**, 70 (3), 423-461.
3. Howard, C.T., & D'Antonio, L.J. (2005). Cost-Effective Hedges and Accounting Standards, **Accounting Horizons**, 19 (4), 205-222.
4. Will, F. (2002). Derivatives and hedging: an analyst's response to US FAS 133. **Corporate Finance**, 211, S22.
5. Wilson, C. & Marshall, B, (2007). How the Fair Value Option Will Simplify Accounting for some Hedging Transactions. **The CPA Journal**, 77(5), 32-33.